الأمم المتحدة
E/AC.51/2024/L.4/Add.10
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 10
التجارة والتنمية

1 – نظرت اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، في البرنامج 10، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.12) و A/79/6 (Sect.13)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية المقترحة والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي. وشددت عدة وفود على أهمية عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية وأعربت عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لحسن توقيت تقديم التقارير.

200624 180624 24-09191 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ولاحظت الوفود أن عام 2024 يصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد وأعربت عن تهانيها. وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وأعرب أحد الوفود عن تأييده الثابت لعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في سعيهما إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل المتصلة بالتنمية القادرة على الصمود، والمستدامة والشاملة للجميع. وشدد أحد الوفود على الطابع الفريد لدور الأونكتاد في بناء توافق آراء فيما بين البلدان وتقديم المساعدة التقنية وفي العمل التحليلي الذي يضطلع به. وأثنى وفد آخر على الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لعملهما فيما يتعلق بإدماج المشاريع داخل البلدان في سياق جهودهما الرامية إلى تعزيز الاندماج في التجارة الدولية.

4 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية التزام الأونكتاد بصون مصالح البلدان النامية والدور الذي يؤديه الأونكتاد في تعزيز التجارة والتنمية في البلدان النامية والحوار بين الشمال والجنوب وبوصفه مركز فكر للبلدان النامية. وأعرب وفد آخر عن التزامه بدعم الأونكتاد في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص التجارية.

5 - وسلط أحد الوفود الضوء على التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19، وارتفاع التضخم والتوترات الجغرافية السياسية، مشيرا إلى أن هذه العوامل تؤدي إلى تفاقم الضعف الاقتصادي للبلدان النامية. وأقرت عدة وفود بأهمية تحقيق النمو المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع. وشدّد وفد آخر على أهمية الحفاظ على الميزة التنافسية للأونكتاد فيما يتعلق بمسائل التجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل التمويل، والاستثمار، وريادة الأعمال، والمواد الخام والتكنولوجيا. وقال الوفد أيضا إن السياق العالمي يتغير بصورة دينامية، وإن التعاون في هذه المجالات يتغير بالتالي أيضا، بالتزامن مع ظهور تحديات جديدة تتطلب استجابات سريعة.

6 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تشديد عهد بريدجتاون على تحويل الاقتصادات من خلال التنويع والنمو المستدام يتسم بالأهمية الحاسمة لأنه يهدف إلى الحد من اعتماد البلدان على التجارة في السلع الأساسية وتوسيع قاعدتها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يهدف برنامج الأونكتاد إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية، وتعزيز التحول الهيكلي من خلال التنويع الاقتصادي، الذي من شأنه أن يعزز إمكانات التصدير ويعمق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

7 - وفيما يتعلق بالاندماج الكامل والمفيد لجميع البلدان في الاقتصاد العالمي، أكد أحد الوفود أهمية التكامل باعتباره أحد العوامل في النهوض بالتنمية السلمية والمستدامة لمصلحة جميع الدول الأعضاء.

8 - وسلط أحد الوفود الضوء على نوعية المعلومات والمنتجات الإحصائية للأونكتاد وحسن توقيت إعدادها، وهي معلومات تشكل أساسا قيما للمفاوضات وبناء توافق الآراء في نيويورك. وقال الوفد إنه يعول على حياد تحليل الأونكتاد، وموضوعيته وصحته العلمية.

9 - وشدّد أحد الوفود على الأهمية الأساسية للتعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز أوجه التآزر بإقامة روابط قوية بين النظم العالمية، والإقليمية والمحلية.

10 - وشدّد أحد الوفود على أن اعتماد منظور جنساني شامل في جميع المسائل التجارية شرط لا غنى عنه للتنمية. وأعرب وفد آخر عن تأييده لشراكة بلده بشأن التجارة ونوع الجنس، مرحبا بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع أجزاء البرنامج والأحكام المحددة ضمن الخطة البرنامجية المقترحة للأونكتاد.

11 - وفيما يتعلق بتغير المناخ، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن إدماج شمول الجميع والاستدامة البيئية في أطر التجارة والتنمية العالمية يتسم بالأهمية فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على الصمود واستمرار نموها الاقتصادي وأن تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، وتوسيع نطاق التمويل المناخي وتشجيع الاستثمارات المستدامة من الأمور التي تؤكد أولوية تحقيق التنمية القادرة على تحمل تغير المناخ. وقال وفد آخر إن اهتماما مفرطا يولى في البرنامج لمسائل تغير المناخ، بما في ذلك الانتقال الطاقي والمساعدة التنفيذ الأكثر فعالية للمساهمات المحددة وطنيا تنفيذا لاتفاق باريس. وأعرب الوفد أيضا عن رأي مفاده أن النظر في هذه المسألة ينبغي أن يجري في اتساق تام مع ولاية الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، يمكن للأونكتاد، في سياق تحليله المقبل للصلة بين تنمية التجارة وحفظ البيئة، أن يولي قدرا أكبر من التركيز للسياسة الحمائية للاقتصادات الناشئة والمناخ وانعكاساتها الممكنة على البلدان النامية، التي يتمتع الكثير منها بالفعل بإمكانات ضعيفة من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية.

12 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتركيز البرنامج على المسائل المستجدة، مثل التجارة الرقمية والاستثمار الرقمي، باعتبارها عوامل محركة رئيسية للفرص الاقتصادية المستقبلية. وأقر وفد آخر بأنه، في حين أن الابتكار يمكن أن يؤدي إلى نشوء فرص لتحقيق الرفاه، فإن سرعة وتيرة التغير الرقمي يمكن أن تشكل تحديا للبلدان النامية.

13 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم الذي يقدمه البرنامج للتكنولوجيا واللوجستيات بوصفهما عاملين مساهمين في الجهود الرامية إلى تسخير إمكانات التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وأشار الوفد إلى أن بلده هو أحد البلدان الـ 12 التي تعتمد فيها كيانات الموانئ تدابير سياساتية لتحسين القدرة على الصمود من خلال تعزيز مهارات وقدرات الممارسين بهدف ضمان إدارة الموانئ بكفاءة لزيادة التدفقات التجارية وإنشاء شبكات الموانئ.

14 - وفيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شدد أحد الوفود على أهمية تركيز الأونكتاد على ركائزه الثلاث المتمثلة في تحليل السياسات والبحوث، والمشاورات الحكومية الدولية والتعاون التقني لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، لدعم تسريع التنفيذ.

15 - وفيما يتعلق بالتدابير القسرية الانفرادية، لاحظ أحد الوفود أن الخطة البرنامجية تفتقر إلى أي خطط لإجراء تحليل شامل لتأثير تلك التدابير على التجارة والتنمية. وأشار الوفد إلى أن عددا من الدول قد أثار هذه المسألة مرارا، بما في ذلك في الدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي للأونكتاد، التي عقدت في جنيف. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن دراسة هذه المسألة في سياق التجارة الدولية، وكذلك تداعيات استخدام هذه التدابير بالنسبة إلى البلدان النامية، من شأنه أن يتسق مع ولاية الأونكتاد وأن يتوافق مع روح ونص عهد بريدجتاون. وأعرب وفد آخر عن القلق إزاء التأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية وطلب من الأونكتاد مزيدا من التوضيح. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه لعدم وجود فقرة محددة في الخطة البرنامجية تتعلق بتلك التدابير وتأثير الاحتكارات التكنولوجية وعمليات الحصار القسري الأحادية الجانب على سلسلة الإمداد بالمنتجات والخدمات العالمية. وقال الوفد أيضا إن التدابير الاقتصادية، أو المالية أو التجارية الانفرادية تعطل دائما التدفقات التجارية، وتزيد من حدة الفقر وتعوق الجهود الإنمائية في البلدان المستهدفة وإن هذه التدابير تشكل انتهاكا للمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي، وكذلك قيم تعددية الأطراف والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية.

16 - وأشار أحد الوفود إلى أنه ليس هناك في استعراض نتائج أداء الأونكتاد في عام 2023 معلومات بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في السوق العالمية. وفي حين أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تقع ضمن ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، أشار الوفد إلى أنه تم تخصيص 2,3 مليون دولار من الميزانية العادية في عام 2023 لهذا البرنامج وأن المذكرة ستدخل حيز التنفيذ حتى عام 2025؛ وأشار الوفد كذلك إلى أن المهام المتعلقة بضمان الوفاء بها لم تدرج في الخطة البرنامجية لعام 2025، مع توقع استمرار التمويل المناسب.

17 - وفيما يتعلق بالفقرة 12-5، أشار أحد الوفود إلى أن الأونكتاد سيسترشد بأربعة تحولات رئيسية، بما في ذلك التحول في تعددية الأطراف، وهو ما يشكل أحد افتراضات التخطيط الأساسية.

18 - وفيما يتعلق بالفقرة 12-11، رحب أحد الوفود بالتعاون الجاري بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لدعم اندماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. ورأى الوفد أن التنازلات التي قدمتها في الفترة الأخيرة جزر القمر وتيمور - ليشتي لمنظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري الثالث عشر تبين قيمة المنتدى بالنسبة إلى غير الأعضاء، ولا سيما البلدان الموصوفة بأنها أقل البلدان نموا.

19 - ووصف الوفد نفسه الفقرة 12-12 (ج)، "توافر الإرادة السياسية لتحقيق توافق في الآراء في الاجتماعات الحكومية الدولية"، بأنها افتراض أساسي من افتراضات التخطيط تقوم عليه الميزانية، وقال إن الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية تلقي بقدر كبير من الشك على افتراض أن هناك إرادة سياسية لدى الجميع وإن هذه الحالة تعوق قدرة الهيئات المتعددة الأطراف على إحراز تقدم. وقال الوفد إنه يؤيد هذا الطموح ولكنه حذر من التفاؤل نظرا للفشل في الاتفاق على البنود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المؤتمر الوزاري (أي عدم الاتفاق على إعانات مصائد الأسماك)، وسأل عن الأساس الذي يقيّم عليه الأونكتاد افتراضات التخطيط هذه فيما يتعلق بالسياق السياسي السائد بأنها واقعية.

20 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، الفقرة 12-21 (و)، طلب أحد الوفود مزيدا من التفاصيل عن الكيفية التي سيحلل بها الأونكتاد العلاقة بين التجارة والتنمية والبيئة ويقترح سياسات للتنمية المستدامة تمشيا مع الفقرة 75 من عهد بريدجتاون.

21 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، النتيجة 2، "استراتيجيات وأدوات تمويل الاستثمار الهادفة إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي"، سأل أحد الوفود عن السبب الذي دعا الأونكتاد إلى اتخاذ قرار بالامتناع عن أن يستخدم في العنوان العبارة المستخدمة في مكان آخر في النص، وهي "استراتيجيات وأدوات تمويل الاستثمار [...] لدعم تحقيق الأهداف المناخية والبيئية لخطة عام 2030".

22 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، النتيجة 2، الشكل الخامس من الباب 12، استفسر أحد الوفود عن عدد الوكالات التنظيمية الحدودية والوكالات الحكومية الشريكة الجديدة التي تشارك في تنفيذ نظام النافذة الوحيدة للنظام الآلي للبيانات الجمركية وتستفيد منه. وسأل الوفد عن السبب الذي دعا الأونكتاد إلى عدم توقع حدوث زيادة فيما يتعلق بعام 2024 ومن ثم عدم إدراج إضافات جديدة في البرنامج.

23 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، الفقرة 12-30، النتيجة 3، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات والتفاصيل عن الدروس المستفادة فيما يتعلق بتعزيز البيانات وتعزيز شفافية البيانات، وعن الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها عمليا، مثل كيفية تحديد البلدان التجريبية الثلاثة.

24 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، الفقرة 12-34 (د)، رحب أحد الوفود بالتركيز على تشجيع الاستثمار وأشار إلى أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يعملون على إدماج اتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية، وهو ما ينبغي أن يدر فوائد اقتصادية كبيرة على البلدان النامية.

25 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، الفقرة 12-43، النتيجة 3، رحب أحد الوفود بالتغيير المعتزم وسأل عن الكيفية التي سيمضي بها الأونكتاد قدما لتحقيق الأهداف الواردة في تلك الفقرة.

26 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، الفقرة 12-47، أعرب أحد الوفود عن تقديره لجعل الأونكتاد الإصلاحَ المؤسسي أولوية وعن تأييده لإجراء استعراض أقران للأونكتاد. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه من أن الإشارة الوحيدة إلى استعراض الأقران في الخطة البرنامجية المقترحة ترد في الفقرة 12-47، ولكن تلك الفقرة لا تشير إلى منشورات الأونكتاد في حد ذاتها؛ وسأل الوفد عن الخطوات التي سيتخذها الأونكتاد لإجراء استعراض أقران.

27 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، الفقرة 12-48 (ح)، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مصطلح "المنتجات المستدامة بيئيا" لم يحظ بالموافقة على الصعيد الحكومي الدولي. وسأل الوفد عن السبب في استخدام هذا المصطلح لأن هذا الاستخدام يمكن أن يؤدي إلى فرض معايير على التجارة قد لا تستند إلى أسس سليمة.

28 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، الفقرة 12-59، رحب أحد الوفود بالتركيز على المسائل المستجدة، مثل التجارة الرقمية والاستثمار الرقمي بوصفهما مجالين ينطويان على فرص كبيرة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء الموعد النهائي المحدد لانتهاء الوقف الاختياري للتجارة الإلكترونية والخطر المترتب على ذلك والمتمثل في زيادة الحواجز أمام التجارة الرقمية، مشيرا بوجه خاص إلى التأثير المحتمل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى التاجرات، وطلب توضيحا في هذا الشأن.

29 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، شجع أحد الوفود الأونكتاد على العمل بشكل أوثق في عام 2025 مع البلدان النامية، وخاصة البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

30 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5 أيضا، الفقرة 12-73 (هـ)، أعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم التقني المقدم إلى أقل البلدان نموا التي رُفعت مؤخرا من القائمة أو التي سترفع منها قريبا.

31 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، أعربت الوفود عن تأييدها لبرنامج عمل مركز التجارة الدولية. وقال أحد الوفود بأنه يعتبر مركز التجارة الدولية شريكا وثيقا وموثوقا به. وأعرب الوفد عن تقديره لقدرة المركز على الابتكار وإضفاء الواقعية على أدوات السياسة العامة الأساسية مثل الخطة التجارية الجديدة للبلدان النامية المعتمدة في البلد التي تتسم بقدر أكبر من البساطة والسخاء. وشدد وفد آخر على الولاية الفريدة لمركز التجارة الدولية داخل منظومتي الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وأعرب عن تقديره لقدرة المركز على الاستفادة من الموارد للعمل بشأن مجموعة

واسعة من المواضيع الهامة، ولا سيما التمكين الاقتصادي للمرأة، وإدماج ذوي الإعاقة وسلاسل القيمة العالمية والإقليمية الأكثر استدامة.

32 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ثمة حاجة ماسة إلى عمل مركز التجارة الدولية بالنسبة إلى غالبية البلدان النامية عندما يتعلق الأمر ببناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين نوعية وتنوع منتجاتها وتيسير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن توقعه أن يواصل المركز إيلاء اهتمام وثيق لهذه المسائل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال الوفد نفسه أيضا إن مسألة إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالقواعد والمتطلبات للمشاركين في الأسواق الدولية تتسم بنفس القدر من الأهمية، وأعرب في هذا الصدد عن تأييده، في عام 2025، للمهمة المتمثلة في توسيع نطاق نظم البيانات الشاملة والمتاحة دوليا بشأن التجارة، بما في ذلك قواعد البيانات، مثل خريطة الاستدامة، وخريطة الوصول إلى الأسواق، ومنصة التعليم الرقمي والأكاديمية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولاحظ الوفد أيضا أن أحد الأهداف الحاسمة يتمثل في جعل هذه المنتجات أكثر ملاءمة للاستخدام بالنسبة إلى المنتجين والمصدرين الذين يفتقرون إلى المهارات في التجارة الدولية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية.

33 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه لعمل مركز التجارة الدولية في مجالات التجارة وبناء القدرات في البلدان النامية لدعم البلدان النامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ خطة عام 2030 بشكل أفضل.

34 - وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، أشار أحد الوفود إلى أن مركز التجارة الدولية ينبغي أن يشارك بنشاط في عام 2025 وما بعده في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 عندما يتعلق الأمر بتنمية الصناعات الموجهة نحو التصدير في مجالات الخدمات، والزراعة والاقتصاد الإبداعي.

35 - وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لمركز التجارة الدولية أن يعزز تعاونه في مجال المعونة من أجل التجارة مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن يساعد بذلك البلدان النامية على توسيع صادراتها وتحسين وارداتها. وأكد وفد آخر أهمية قيام مركز التجارة الدولية ببناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين نوعية وتنوع منتجاتها وكذلك تيسير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ومن المتوقع في هذا السياق أن يواصل المركز إيلاء اهتمام وثيق لهذه المسائل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

36 - وقال أحد الوفود إنه سيعمل بالتعاون مع مركز التجارة الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية وبشأن مواصلة تطوير الأدوات التي تتناول النمو المستدام وتغير المناخ وتوفر معلومات عن الوصول إلى الأسواق للقطاع الخاص.

37 - وأشار أحد الوفود إلى أن مسألة الشمول الرقمي والتوصيلية، بما في ذلك فيما يتعلق برواد الأعمال في البلدان النامية، هي هدف رئيسي لاستراتيجية التنمية الرقمية لبلده. وسأل الوفد عن التقدم المحرز صوب تحقيق هدف مركز التجارة الدولية المتمثل في زيادة عدد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدعومة للمنافسة رقميا بمقدار ثلاث مرات بحلول عام 2025.

38 - وبالإشارة إلى الفقرة 13-8، أعرب أحد الوفود عن تقديره للنهج المنفتح الذي يتبعه مركز التجارة الدولية إزاء إقامة شراكات إضافية مع أصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك التركيز المستمر على المرأة والتجارة.

39 - وفيما يتعلق بالفقرة 13-12 (د)، أعرب أحد الوفود عن تقديره للاعتراف ببرنامج الشراكات التجارية وللاسترشاد بتقييم عام 2023 في برنامج عمل عام 2025. وشدد الوفد على أن الشراكة مع مركز التجارة الدولية تساعده على فهم ما تحتاج إليه الأعمال التجارية للاستفادة الكاملة من الفرص التفضيلية للوصول إلى أسواقها.

40 - وسأل أحد الوفود، بالإشارة إلى النتيجة 1، الفقرة 13-17 والنتيجة 2، الفقرة 13-19، عن سبب وجود مثل هذه الاختلافات الكبيرة بين الهدف المقرر والإنجاز الفعلي.

41 - وفيما يتعلق بالفقرة 13-21، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الأداء الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وطبيعة الشراكة بين مركز التجارة الدولية والجماعة الاقتصادية الأفريقية. وطلب الوفد أيضا تفاصيل أكثر تحديدا عن عدد الشركات التي لديها أمثلة محددة حسب المنطقة دون الإقليمية. وطُلبت معلومات إضافية عن عمل مركز التجارة الدولية لضمان تقديم المساعدة العادلة إلى جميع الجماعات الاقتصادية الأفريقية في جميع مجالات النشاط التي تغطيها ولايته.

الاستنتاجات والتوصيات

42 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في جلسة عامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 10، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**